

من المديرية العامة للدراسات والتشريع الجبائي إلى

الموضوع: حول الأحكام الجبائية الواردة بمشروع اتفاق هبة بين الهيئة "-----"
والبنك "-----"

المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 21 سبتمبر 2018

لقد ذكر تم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ البنك "-----"
يقترح في إطار دعمه للهيئة "-----" إبرام اتفاق هبة لتمويل مساعدة فنية
لفائدة المجلس الاستراتيجي للهيئة مبينين أنّ مشروع الاتفاق يتضمن أحكاما تتعلق بالأداءات
والالتزامات وطلبتكم بالتالي مدكم برأي الإدارة فيما يتعلق بالأحكام المذكورة والواردة بالمادة
2.4 من مشروع الاتفاق موضوع مكتوبكم.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه يتبين من مشروع اتفاق الهبة المصاحب لمكتوبكم ما يلي:

- سيقدم البنك "-----" هبة تساوي 86.100 يورو لفائدة الهيئة "-----" لتقديم مساعدة فنية في إطار برنامج يهدف للدعم الاستراتيجي للهيئة وتطوير مناخ الاستثمار وجلب التمويلات،
- تتكفل الهيئة "-----" بالتعاون مع مستشارين يتكفلان بتقديم المساعدة الفنية لها وكذلك مع مزودين لاقتناء مواد مختلفة،
- تقدم الهيئة "-----" للبنك "-----" طلب دفع مستحقات المستشارين والمزودين المتعاقدين بعنوان كل عملية دفع،
- يدفع البنك "-----" للهيئة "-----" مستحقات المستشارين والمزودين بعد تقديم الهيئة لنسخة من الفواتير المقدمة من المستشارين والمزودين والتثبت من تطابق الخدمات والمواد مع ما هو متفق عليه،
- لا تتحمل المبالغ التي يدفعها البنك "-----" أي خصومات أو أداءات مهما كانت طبيعتها،
- تدفع الهيئة "-----" كل الأداءات والضرائب المستوجبة بعنوان تنفيذ وتسجيل اتفاق الهبة،
- لا يمكن للهيئة استعمال الهبة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدفع أي ضرائب أو أداءات بتونس أو خارجها.

وعلى هذا الأساس، يضبط النظام الجبائي لمشروع اتفاق الهبة موضوع مكتوبكم كما يلي:

I. في مادة الضرائب المباشرة

باعتبار أنه تم التنصيص ضمن مشروع اتفاق الهبة موضوع مكتوبكم على تحمل الهيئة التونسية للاستثمار لكل الأدياءات والضرائب المستوجبة بعنوان تنفيذ اتفاق الهبة المذكورة، وعلى عدم تحمل المبالغ التي يدفعها البنك "-----" أي خصومات أو أدياءات مهما كانت طبيعتها، فإنّ الهيئة تبقى مطالبة بتحمل الخصم من المورد المستوجب عند دفع المبالغ إلى المستشارين والمزودين المتعاقدين بعنوان تقديم خدمات المساعدة الفنية وتوفير المواد.

هذا، ولتحديد بكل دقة النظام الجبائي ونسب الخصم من المورد المستوجبة على المبالغ المدفوعة للمستشارين والمزودين المتعاقدين، يستوجب مدنا بالعقود التي سيتم ابرامها معهم في الغرض.

II. في مادة الأدياء على القيمة المضافة

تضمّنت الفقرتين (c) و (d) من الفقرة 4 من الفصل 2 من مشروع اتفاق الهبة المبرم بين الهيئة "-----" والبنك "-----" لتمويل مساعدة فنية لفائدة المجلس الاستراتيجي للهيئة أن الهيئة "-----" تلتزم بخلاص جميع المعاليم والأدياءات (بما في ذلك الأدياء على القيمة المضافة) المستوجبة بعنوان الإقتناءات والخدمات الممولة بالهبة الممنوحة من البنك "-----" لتمويل المساعدة الفنية المزمع انجازها.

مع الإشارة وأنّه طبقا لأحكام الفصل 13 مكرّر من مجلة الأدياء على القيمة المضافة، تنتفع بتوقيف العمل بالأدياء على القيمة المضافة الأملاك والبضائع والأشغال والخدمات المسلمة بعنوان هبة للهيئة "-----" في نطاق التعاون الدولي.

هذا ويمنح توقيف العمل بالأدياء على القيمة المضافة بالنسبة للشراءات المحلية على أساس شهادة مسلمة مسبقا للغرض للهيئة "-----" من قبل مكتب مراقبة الأدياءات المختص.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

للدراسات والتشريع الجبائي
الإمضاء: 